الإقتصاد الريفي بالسودان: مآلات التغير وفرص البقاء: جنوب ولاية النيل الأبيض نموذجاً

د.حلو عبدالعاطي محمد إبراهيم

أستاذ مساعد . كلية علوم الجغرافيا والبيئة . جامعة الخرطوم

مستخلص:

تبحث هذه الورقة في التغيرات والتحولات التي طرأت على الاقتصاد الريفي بمناطق جنوب ولاية النيل الأبيض، السودان خلال العقود الثلاثة الأخيرة . الهدف الرئيس من ذلك هو التعرف على ملامح تلك التحولات والتغيرات، العوامل المسئولة عنها، والآثار المترتبة عليها. ولتحقيق تلك الأهداف تبنت الورقة منهج الإيكولوجيا السياسية الإقليمية إطاراً نظرياً للدراسة، كما اعتمدت على العديد من مناهج ووسائل وطرق جمع وتحليل المعلومات. أوضحت الورقة أن الاقتصاد الريفي في سياقه التاريخي لعب دوره بوصفه نمطاً اقتصادياً واجتماعياً، إلا أنه شهد ومنذ ثمانينيات القرن الماضي تغيرات وتحولات كبيرة القت بظلالها على كافة مناحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية. كما ابانت الدراسة أن تلك التغيرات والتحولات كانت نتاجاً لتضافر العديد من العوامل أبرزها التغير في نظم استخدام الأرض وغياب التخطيط وضعف برامج التنمية الموجهة نحو الريف، وانفصال دولة جنوب السودان. وخلصت إلى أن تطبيق برامج التنمية وتعزيز القدرات مع إزالة العوائق الهيكلية والمؤسسية والاعتراف بالحقوق التاريخية للمنتجين التقليديين هو الطريق الأمثل للمحافظة على الاقتصاد الريفي التقليدي بمنطقة الدراسة.

Abstract

This paper investigates the transformation and changes in rural economy in Southern White Nile State, Sudan. The main objective is to explore the indicators of these transformations and changes, the main factors behind, and their impacts. To achieve its objectives, the paper adopted the political ecology approach, and other techniques and methods in analyzing the problem. The study showed that the rural economy in its historical context played its role as a socio-economic way of life, but during the last three decades it has been significantly changed and transformed due to many factors especially changes in land use systems, lack of appropriate planning, poor strategies and South Sudan separation . The paper concluded that a comprehensive development approach, the elimination of structural obstacles, and the recognition of the legitimate rights of traditional producers are the best means to conserve and revitalize the rural economy in the study area.

مقدمة:

يعد الاقتصاد الريفي أحد المنظومات الرئيسة للمجتمعات التقليدية، كما أنه يمثل دعامة أساسية لحياة تلك المجتمعات؛ وذلك نظراً لدوره المهم والفعَال الذي لم يقتصر فقط على تلبية الاحتياجات المادية والروحية والاجتماعية

للإنسان؛ وإنما تعداه إلى الجوانب البيئية والسياسية وعلاقات النوع، فقد استطاع وإلى حد بعيد أن يخلق نوعاً من التوازن بين المعطيات البيئية ومتطلبات الإنسان؛ وذلك من خلال قدرته على التكيف مع النقص في الموارد البيئية، وتقلبات المناخ، وتحقيقه لأعلى معدلات الفائدة الاقتصادية. وتبدو أهم خصائص هذا النمط الاقتصادي في إمكانية ممارسته على أدنى المستويات، إلى جانب تنوعه ومرونته وتعدد طرق ممارسته.

وفي السودان البالغ مساحته 1.882.000 كم مربع، وعدد سكانه 33 مليون نسمة (تقديرات 2012م) لازال الاقتصاد الريفي يعد المكون الرئيس للاقتصاد القومي خاصة في ظل تناقص وتراجع المكونات الأخرى، كما أن ما لا يقل عن 40% من السكان لازالوا يمتهنونه ويعتمدون عليه في معاشهم. إلا أن العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي شهدت العديد من التحديات والصعوبات التي ألقت بظلالها السالبة على الاقتصاد الريفي، فغيرت من خصائصه ونظمه وآلياته؛ فكان أن اعتراه الضمور وأصابه الانهيار، وأصبح غير قادرٍ على القيام بأدواره(Ahmed,1989, Roy,2002) . وتعد المناطق الجافة وشبه الجافة والتي من بينها السودان هي الأكثر تأثراً بتلك التغيرات والتحديات وذلك نظراً لما تعانيه من هشاشةً إيكولوجية وضعفاً في تركيبتها الموردية القائمة على معطيات البيئة المحلية، هذا إلى جانب تدهور بيئتها البشرية حيث الفقر وقلة الدخل وضعف الخدمات الأساسية (الأمم المتحدة،2000).

ولم تكن منطقة الدراسة (جنوب ولاية النيل الأبيض) استثناءً من ذلك فقد شهدت ومنذ ثمانينيات القرن الماضي تغيرات وتحولات كبيرة أثرت في بنيتها الاقتصادية، وغيرت من نظمها التقليدية، وملامحها الطبيعية والبشرية. فعلى الصعيد الاقتصادي برزت أنماط جديدة متحررة من الاطار التقليدي، مبنية على سلسلة من الوظائف الاقتصادية، أنماط مبنية على الحركة التجارية المحكومة بحركة السوق، ونظمه التجارية والتسويقية، أنماط قل فيها حجم الإنتاج التقليدي، وتعقدت فيها النظم التوزيعية والاستهلاكية. أما اجتماعياً فيبدو التغير في الوظائف الاجتماعية وما ترتب عليها من تغير في الأدوار أبرز تلك المؤشرات. أما بيئياً فيعد التدهور نتاجاً طبيعياً لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. صاحب كل ذلك بروز العديد من الظواهر الاجتماعية كهجرة العمل المأجور نحو المشاريع الكبري إلى وسط وشرق السودان، والهجرات المستمرة نحو المراكز الحضرية وشبه الحضرية (علي، 2002). فالمنطقة بحكم خصائصها الجغرافية صارت هدفاً للسياسات الاقتصادية للدولة، خاصةً تلك المرتبطة بالأرض، فقامت مشاريع السكر (كنانة وعسلاية)، ومصنع أسمنت ربك، وتمددت الزراعة الآلية المطرية. هذا إلى جانب أنها صارت واحدة من مناطق التماس بعد انفصال دولة جنوب السودان، الشيء الذي عزز وسارع من وتيرة التغير والتحول فيها.

لكل ذلك تجيء هذه الورقة لتطرح العديد من الأسئلة والتي من بينها: كيف هو واقع الاقتصاد الريفي في منطقة الدراسة؟ وماهي أوجه وميكانزمات التغير والتحول التي أصابته؟ وما مستقبله في ظل كل تلك المتغيرات؟

منطقة الدراسة: السياق الجغرافي:

منطقة الدراسة هي ذلك النطاق الواقع جنوب ولاية النيل الأبيض، والذي يشغل المساحة الممتدة بين دائرتي العرض 12–40 ´ 12 ْ شمالاً، وخطي طول 40 ´ 31– 15 ´ 33 ْ شرقاً. في مساحة تقدر بنحو 25656 كم2. وهي بذلك تضم محليات كوستي ، تندلتي والسلام، الجبلين، وربك. وتحدها من الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق ولاية سنار، ومن الغرب ولايتا شمال وجنوب كردفان، ومن الشمال محليتا الدويم والقطينة (شكل1).

شكل (1): موقع منطقة الدراسة

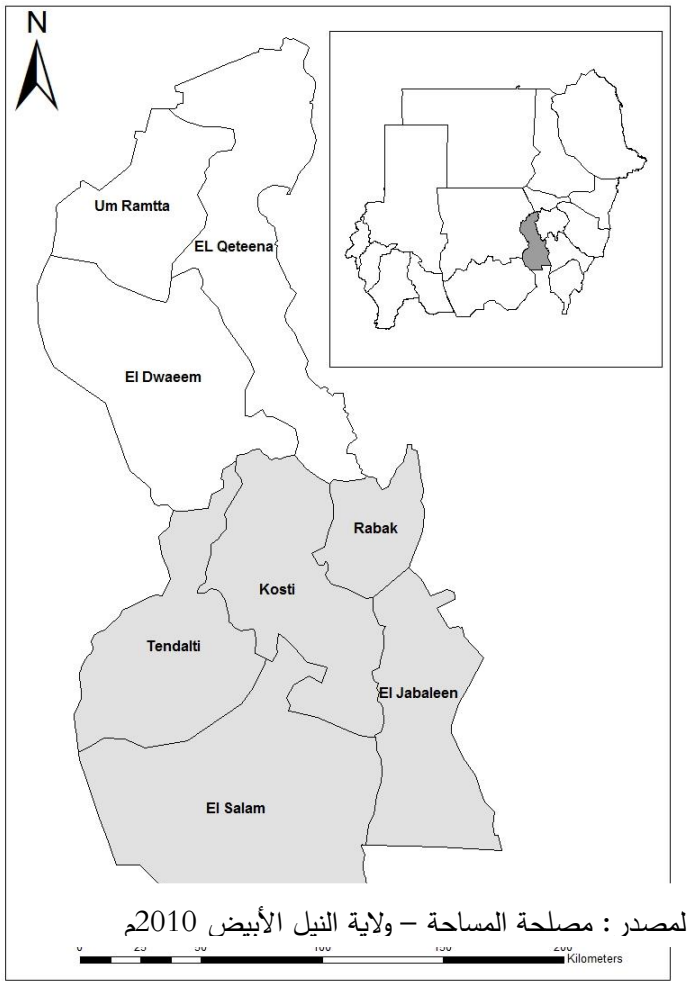

لمصدر : مصلحة المساحة – ولاية النيل الأبيض 2010م

طبيعياً تقع معظم أجزاء المنطقة في نطاق السافنا الفقيرة، بينما تقع أجزاء صغيرة منها (الجنوبية) في نطاق السافنا الغنية؛ حيث يبلغ متوسط المطر السنوي 335 ملم في العام. وتغطي المنطقة العديد من التكوينات الجيولوجية تشمل مجموعة صخور الأساس التي تغطي أنحاء متفرقة من الجزء الشرقي،و تكوينات الحجر الرملي النوبي وتكوينات أم روابة التي تعد مصدراً للمياه والخزانات الجوفية، هذا إلى جانب التكوينات الرسوبية الحديثة. أمَّا جيمورفلوجية المنطقة تتباين في مظهرها العام فالجزء الواقع شرقاً يميل إلى الاستواء، امَّا الجزء الواقع غرباً فيمكن تقسيمه إلى قسمين: الأول هو السهل الفيضي الممتد بمحازاة النيل الأبيض من الجنوب نحو الشمال، أما الثاني فهو دلتا خور أبو حبل المنحدر من جبال النوبة، والذي يصب في النيل الأبيض، والذي يعد المصدر الرئيس للمياه للقرى القريبة منه، إلى جانب الأودية والخيران الموسمية. وتسود المنطقة نباتات السافنا الفقيرة (مصلحة الغابات كوستي2005). وقد شكلت كل تلك الخصائص بيئةً مناسبة لسيادة النشاط التقليدي ممثلاً في الزراعة والرعي وبعض الحرف الأخرى. أما بشرياً فقد بلغ عدد سكان المنطقة في العام 2008 حوالي 1070791 نسمة، أي ما يعادل 62% من جملة سكان الولاية في ذات العام. منهم 64% يعيشون في الريف (الجهاز المركزي للإحصاء، 2008).

وتنبع أهمية المنطقة من كونها ملتقىً للطرق البرية، علاوةً عن كونها معبراً مائياً مهماً يربط دولة السودان بدولة جنوب السودان، كما تتميز المنطقة بتباين نشاطها البشري الذي يجمع بين الزراعة والرعي التقليديين إلى جانب بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فالمنطقة من أكبر مراكز الثروة الحيوانية بالسودان، كما أنها مصدر مهم للمنتجات الغابية.

وتشهد المنطقة وخاصةً مدنها الكبرى (كوستي وربك) نمواً حضرياً متسارعاً بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها أنحاء واسعة من السودان.

مفهوم الاقتصاد الريفي:

هو إشارة إلى تلك العمليات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعناصر البيئة المحلية، والمتضمنة لمجموعة من الأنشطة المتطلبة لسبل البقاء، إلى جانب مجموعة من الإمكانات المادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بسلسلة من المعارف المحلية، ومجموعة من التقنيات والأساليب والأدوات والمهارات الذاتية والمكتسبة. أما مفهومي التغير والتحول فيرتبطان ببعضهما بعضا، إلا أن التحول أشمل من التغير إذ أنه يتم بصورة كلية، في الوقت الذي نجد فيه أن التغير يتم جزئياً، على أن كليهما يمكن أن يكون تلقائياً عارضاً، أومخططاً ومقصوداً، كما أن كليهما يمكن أن يتخذ اتجاهاً موجباً أو سالباً (Holton,1991, Hossain,2000) .

شكل (2): الاقتصاد الريفي

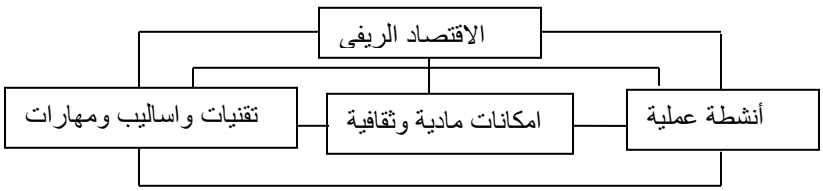

المصدر: بتصرف من (Holton,1991, Hossain,2000)

وكثيراً ما يوصف الاقتصاد الريفي بالتقليدية على الرغم من الجدل الكثيف حول هذا المفهوم. فبينما ينظر البعض للتقليدية في مقابل الحداثة؛ يشير لها آخرون على أنها مجموعة الموروثات والمعارف القيمية والمادية للمجتمع. كما أن المعرفة التقليدية في نظر الكثيرين ماهي إلا معرفة كيفية ذاتية انطباعيه تقابلها معرفة علمية تقنية كمية (الحداثة). وبهذا الفهم فإن الحداثة يمكن تفسيرها على أنها عمليات تراكمية تقود إلى تطوير المجتمع من خلال تطوير اقتصاده. وهذا لا يلغي المعرفة التقليدية ولا أهميتهما، وإن كان يثير العديد من الأسئلة حول جدوى تلك المعرفة التقليدية في تطوير الاقتصاد الريفي، كما يفتح الباب أمام السؤال هل الاقتصاد الريفي نظام مغلق **Closed system**، أم أنه نظام مفتوح **Opened system** ؟

الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة:

أثار موضوع التغير والتحول في نظم الاقتصاد الريفي كثيراً من الجدل وسط الباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد والمجتمع. ويعود ذلك لأهميته باعتباره أحد الركائز الأساسية لاقتصاديات كثير من الدول. فقد شهد العمل الاجتماعي منذ بدايات القرن الماضي حراكاً واسعاً في تصديه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي تطويره للنظريات المفسرة لتلك المشكلات. وذلك يعود لأمرين: الأول هو الأزمة العميقة التي تعيشها كثير من المجتمعات جراء تلك المشكلات. والأمر الثاني هو النقد العنيف الذي صوب تجاه المناهج والنظريات الاجتماعية، والتشكيك في قدرتها على تحليل وتفسير تلك المشكلات. ولعل أبرز ما أنتجه الفكر الاجتماعي خلال تلك الفترة هو ما عرف بالإيكولوجيا البشرية؛ و هي تعبير عن تكيف الإنسان مع ما حوله من خلال معطياته المادية والثقافية والاجتماعية. وهذا ما أشار إليه (Rappaport,1977) في حديثه عن التكيف، إذ أشار به إلى العمليات التي تحافظ بها الأنظمة الحياتية على اتزانها في وجه التقلبات البيئية قصيرة المدى، وتعمل بواستطها على التغير والتحول في التركيبة تجاه المتغيرات البيئية، وعليه فإن التكيف يدل على التنظيم الذاتي تجاه المتغيرات المختلفة.

وفي مقابل ذلك فإن عدم قدرة المجتمعات على مجاراة التغيرات يقود إلى ما يعرف بعدم القدرة على التكيف، والذي هو إشارة إلى تلك العوامل داخل الأنظمة التي تتعارض مع عملية الاتزان، وتقلل من فرص بقاء الأنظمة واستمراريتها، بتأسيسه للعوائق وإخضاع المجتمعات للأزمات وإعاقة الاستجابة السريعة لها (Watts, 1983).

ويعد المنهج الحضاري كذلك أبرز ما تبلور من العمل الاجتماعي، وذلك يعود لخروج العلوم الاجتماعية بما فيها الجغرافيا من الحتمية البيئية إلى الإمكانية، كما أن ذلك نتاج للتطور في الدراسات الحضارية التي اعتمدت على فلسفات من خارج الجغرافيا مثل الوجودية والمثالية (رياض،1987). ويعد هذا المنهج ثمرة لإخفاقات المنهج الإيكولوجي الذي يحمل فكراً حتمياً متشائماً تجاه القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

إن اهتمام المناهج الإنسانية بالإنسان وقدراته الإبداعية، دفعت بالكثيرين ومن بينهم الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد إلى تفسير المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر اقتصادية بحته؛ تعزي كل تلك المشكلات إلى ما يعرف بدائرة الفقر المفرغة، والتي هي نتاج لخلل في السوق، يقود بدوره إلى عدم التوازن بين القطاعات الإنتاجية. ففي دراسة لـ (Parabier,2000) بعنوان " الرابط الاقتصادي بين الفقر والتدهور البيئي: بعض الشواهد من أفريقيا" تم التطرق إلى السياسات غير الجيدة وتأثيرها على صغار الملاك. ففي السودان أوضح كيف أن سياسات الدولة عملت على تقليل العائد من الصمغ العربي، وفي ملاوي كيف أن تدخل الدولة في تحديد أسعار المحاصيل جعل المزارعين يتجهون لزراعة محاصيل أخرى، وفي نيجيريا كيف تسبب الاستثمار في نزوح فقراء الريف من أراضيهم بسبب قيام السد في شمال نيجيريا.

وتعد المناهج البنيوية تطوراً وامتداداً طبيعياً لذلك العمل الاجتماعي، فقد ربطت تلك المشكلات بالتركيبة الاقتصادية والمؤسسية. وهذا ما يجسده منهج الاقتصاد السياسي الذي يحاول الوصول إلى جذور تلك المشكلات من خلال دراسة القوة المؤسسية التي تسيطر على الموارد وتوزيعها، الأمر الذي يؤدي لتأسيس الفقر والجماعات الفقيرة. وفي هذا الإطار يقول Davies, 1985:

> " إن من بين العوامل الرئيسة التي أحدثت التغيير في المناطق الريفية هو التخطيط من أعلى لأسفل، والذي تجاهل الخصائص التركيبية والتقليدية للسكان، مما قاد إلى عدم التماثل والتطابق بين السكان والبرامج التخطيطية"

وفي ذات السياق ركز (Ponte, 2002) في كتابه "المزارعون والسوق في تنزانيا" على كيف أن السياسة أثرت على الاقتصاد الريفي المعيشي في أفريقيا، وكيف أنها أسست للفقر وعدم المساواة. وهنا يقول Tacoli, 2002 :

> " خلال العقدين الأخيرين كان للكوارث الاقتصادية (للسياسات الاقتصادية) متمثلة في زيادة أسعار المدخلات الزراعية أثرها الواضح على الإنتاج الزراعي، فزيادة أسعار المدخلات الزراعية ضاعفت من تكلفة الإنتاج وبالتالي قللت من نسبة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، وتبع ذلك ارتفاع في أسعار الغذاء والخدمات من صحة وتعليم، مع انخفاض في الدخل. كل ذلك أدى لتغيير استراتيجيات العيش والبقاء في المناطق الريفية، مما دفع السكان لتبني عدد من الأنشطة الاقتصادية لتقليل القابلية للصدمات والكوارث، تبع ذلك هجرات نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى"

ويعد منهج الإيكولوجيا السياسية الإقليمية والذي تتبناه الورقة الأبرز من بين تلك المناهج في تحليله للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك باعتماده على عدد من العناصر منها تعريفه الارتباطي لتدهور الأرض، وفي تحليله السياقي لعلاقة الإنسان بالبيئة، وتشديده على تأثيرات تدخلات الدولة في الاقتصاد. فالمنهج يبرهن على أنه ومن خلال علاقات المجتمع الإنتاجية والتبادلية وعمليات الاتصال برأس المال؛ نجد أن المنتجين التقليدين قد

أصبحوا مهمشين سياسياً، وذلك من خلال إحساسهم بالضياع، وعدم سيطرتهم على تركيبتهم ومواقعهم التي يعيشون فيها. ومن وجهة نظر هذا المنهج أن المنتجين التقليدين ليسوا في حالة أزمة مزمنة أو متواصلة، ولكن طبيعة العلاقة بين المجتمع والبيئة، أي الطريقة التي يستخدمونها في إدارة تعاملهم مع البيئة في ظل اقتصاد السوق هي السبب الرئيس في إفقارهم (Egemi, 1994).فالمنهج يعمل على الربط بين كل المتغيرات والعوامل ذات الصلة في تحليله للتغير والتحول في العلاقات وخاصة الإنتاجية منها وعليه يجيء استخدام هذا المنهج هنا لإبراز أثر ودور العوامل المختلفة في إحداث التغير والتحول في نظم الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة، وذلك باختبار آليات وميكانزمات التغير، وما ترتب عليها من آثار.

منهجية الدراسة: طرق ووسائل جمع المعلومات:

مكانياً تغطي هذه الورقة منطقة جنوب ولاية النيل الأبيض، والتي تضم محليات كوستي، ربك، الجبلين، تندلتي، والسلام. أما زمانياً فهي تغطي الفترة من بداية سبعينيات القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الحالي.
منهجياً اعتمدت الورقة في حصولها على المعلومات بشقيها الكمي والنوعي على المصادر الأولية والثانوية. فالمصادر الأولية شملت العمل الميداني، حيث اختيرت عينة عشوائية من بعض القرى روعي فيها التباين والتماثل في مجتمع الدراسة. وشملت هذه العينة 15 قرية موزعة على منطقة الدراسة، حيث وزعت فيها الاستبانات على أفراد مجتمع الدراسة بما يتوافق وحجم العينة لكل قرية. الجدول(1).

جدول(1): عينة الدراسة

القرية	حجم العينة	القرية	حجم العينة
الشوافة	7.2	أم هاني	6.7
المليح	6.8	جودة	7.7
النعيم	7.5	الحديب	7.2
الراوات	7	أم القرى	8.1
قوز الريف	5.6	شيكان	7
السنيط	6.7	التقابة	5.6
ابونمل	5.3	الهجاليج الشيخ	6.3
سليمة المحطة	5.3		

المصدر: العمل الميداني 2011م.

إلى جانب ذلك اتبعت الدراسة العديد من الوسائل لجمع المعلومات شملت: المقابلات الشخصية مع زعماء القبائل بالمنطقة من نظار وعمد ومشائخ. إلى جانب المناقشات الجماعية، والتي كان لها دورها الكبير في استجلاء الكثير من المعلومات والآراء ذات الصلة. ولم يقتصر جمع المعلومات على ذلك فقد كانت الملاحظة حاضرة في جمع كثير من المعلومات خاصةً تلك المرتبطة بنمط الاستيطان، وبعض الأنشطة الاقتصادية الممارسة. أما المصادر الثانوية

فشملت كل الأدبيات ذات الصلة المنشور منها وغير المنشور. كما اعتمدت الدراسة على التقارير الرسمية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. هذا إلى جانب الخرائط الإدارية، وخرائط استخدامات الأرض وغيرها.

الاقتصاد الريفي في منطقة الدراسة: ملمح تاريخي

إن نمط الاقتصاد الريفي الذي ساد منطقة الدراسة في حقبة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي هو الاقتصاد التقليدي؛ المشتمل على نطاق واسع من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الساعي لإشباع حاجيات السكان الأساسية. وقد جاء هذا النمط الاقتصادي نتاجاً لتكامل محورين: الأول عملي وشمل الزراعة والرعي وبعض المهن والحرف الأخرى. أما الثاني فهو ثقافي اجتماعي جاء نتاجاً لتراكمات معرفية وخبرات طويله، أملتها الظروف والمتغيرات التي مر بها مجتمع منطقة الدراسة.

أولاً: المحور العملي

ارتبط المحور العملي للاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة بالأرض – المورد الرئيس ووحدة الإنتاج الأولي وأساس أنشطة إنسان المنطقة. ويقع استخدام الأرض والأنشطة المرتبطة بها في المنطقة تحت تأثير عاملين: الأول هو الاحتياجات الأساسية للإنسان، والثاني هو الخصائص البيئية للأرض والعوامل المرتبطة بها. وهذا الأخير يقود للحديث عن أن الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة جاء انعكاساً لطبيعة المنطقة، ووقوع معظم أجزائها في نطاق السافنا الفقيرة؛ حيث الندرة والهشاشة الإيكولوجية. لذا فقد جاءت آلياته متماشيةً مع التقلبات والتغيرات التي عاشتها المنطقة، وخاصةً التغيرات المناخية. يضاف إلى كل ذلك فإن الممارسة العملية لأنشطة الإنسان ترتبط ارتباطاً مباشراً بنظام ملكية الأرض وهنا لابد من الإشارة إلى أن نظام ملكية الأرض في سياقه التاريخي كان خاضعاً لما يعرف بالمشاع Commons، وهو نظام قائم على أن الأرض تتبع للجماعة، والتي تديرها عبر مجموعة من الأنظمة والقوانين الاجتماعية التي تحدد حقوق الأفراد من الأرض، كما تحدد طبيعة العلاقة بينهم. ولعل نظم المشاعة لم يقتصر على منطقة الدراسة فمعظم أجزاء السودان عرفت مثل هذا النظام لملكية الأراضي.

وعموماً يمكن تناول المحور العملي من خلال الأنشطة التي مارسها السكان وهي:

الزراعة: ساد منطقة الدراسة في حقبة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي نمطان من الزراعة: الاول هو النمط التقليدي وشمل القطاعين المطري والمروي. أما الثاني فهو النمط الحديث واقتصر على القطاع المروي في المشاريع الحكومية كما هو الحال في مشاريع قلي وأم هاني والطويلة وأم غنيم. وفي ما يتعلق بالنمط التقليدي فقد مورس المطري منه في المناطق البعيدة عن النيل معتمداً في ذلك على مياه الأمطار. أما المروي منه فمورس في المناطق المتاخمة للنيل الأبيض على امتداد منطقة الدراسة. وسيتم التركيز هنا على الزراعة التقليدية وذلك لعدة أسباب من بينها أنها تشغل جل مساحات المنطقة، كما يعمل بها غالبية السكان، إضافة إلى أنها الأكثر تأثراً بالمتغيرات البيئية والاقتصادية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الزراعة المطرية التقليدية ارتبطت بعدد من الإستراتيجيات أهمها:

- صغر حجم المساحات الزراعية التي لا تتعدى الخمسة أفدنة.
- الزراعة المبكرة: وتهدف للاستفادة القصوى من كميات المياه الساقطة، خاصةً وأن منطقة الدراسة تتباين فيها معدلات الأمطار، كما أنها تتسم بعشوائية توزيعها.
- الزراعة المتنقلة: وفيها تترك الأرض بوراً لفترة تتراوح من 4–5 سنوات حتى تستعيد خصوبتها.
- التنوع في التركيبة المحصولية: وتهدف هذه الإستراتيجة إلى تلافي الكوارث الطبيعية كالجفاف والآفات الزراعية. فزراعة أكثر من محصول يؤمن على الأقل بقاء واحد منها. ومن أهم المحاصيل التي كانت تزرع الذرة والفول السوداني، وبعض المحاصيل الأخرى.

أما في ما يتعلق بالزراعة المروية (زراعة الجروف) فقد مورست أيضاً في مساحات صغيرة لا تتعدى الثلاثة أفدنة، وهي تمارس عند انحسار النيل في الفترة من نوفمبر وحتى مايو. ويعتمد هذا النمط الزراعي بصورة رئيسة على ما يخلفه النيل من رواسب، إلى جانب اعتمادها على رطوبة التربة. ويعد هذا النمط الزراعي أكثر أمناً إذا ما قورن بالنمط الزراعي المطري. فهو لا يخضع للتقلبات المناخية، كما أنه يمارس لفترات زمنية أطول. ومن أهم المزروعات نجد الخضروات إلى جانب القطن.

إن أهم ما ترتب على تلك الإستراتيجيات هو سيادة نظام زراعي مستقر نوعاً ما أسهم في تحقيق الأمن الغذائي لسكان المنطقة وبعض المناطق المجاورة. كما أسهم في تلبية حاجيات السكان الأخرى المادية وغير المادية. فقد كان يعمد السكان لبيع جزء من فائض الانتاج في الأسواق القريبة منهم لتلبية حاجاتهم الأخرى، خاصةً الاجتماعية. هذا إلى جانب أن المنتوج الزراعي يمثل ركيزة مهمة خاصةً في أوقات الشدة، وعند الأزمات. وفوق كل ذلك فقد أسهمت تلك الإستراتيجيات في المحافظة على البيئة.

الرعي:

يمثل الرعي نمطاً اقتصادياً لمعظم قبائل منطقة الدراسة مثل قبائل سليم، الأحامده، بني جرار، الصبحة، نزي، وكنانة، كما أنه نظام اجتماعي وثقافي متأصل لدى الجماعات الرعوية، وقد مورس هذا النمط الاقتصادي في شكله التقليدي من خلال عدد من الاستراتيجيات أهمها:

- الدورة الرعوية

وذلك من خلال الحركة عبر النطاقين الزماني والمكاني، والتي تمثل أهم ملامح البداوة الرعوية. وتهدف هذه الحركة إلى الحصول على الماء والكلأ خاصة في فصل الصيف وفي أوقات الجفاف، إذ يتجه الرعاة جنوباً حتى مناطق السوباط وملكال حيث حدود ولاية النيل الأبيض مع دولة جنوب السودان، ثم يعودون شمالاً مع بداية موسم الأمطار (شكل3).

- التنوع في تربية

الحيوان: وهي من الاستراتيجيات المهمة عند الرعاة والتي تتوافق والهشاشة الإيكولوجية للمنطقة والندرة في الموارد الرعوية. فوجود أكثر من نوع من الحيوانات يحد من قابليتها للخطر، كما يؤمن بقاء نوع واحد منها على الأقل في أوقات الشدة، وعند وقوع الكوارث. حيث تربى الأغنام والماشية.

- تركيبة القطيع:

وفيها اعتمد الرعاة على تربية الحيوانات الصغيرة (الأغنام)، خاصة الإناث. وذلك يعود إلى سرعة تكاثرها وقدرتها على مقاومة التغيرات البيئية.

شكل (3): حركة الرعاة في سياقها التاريخي

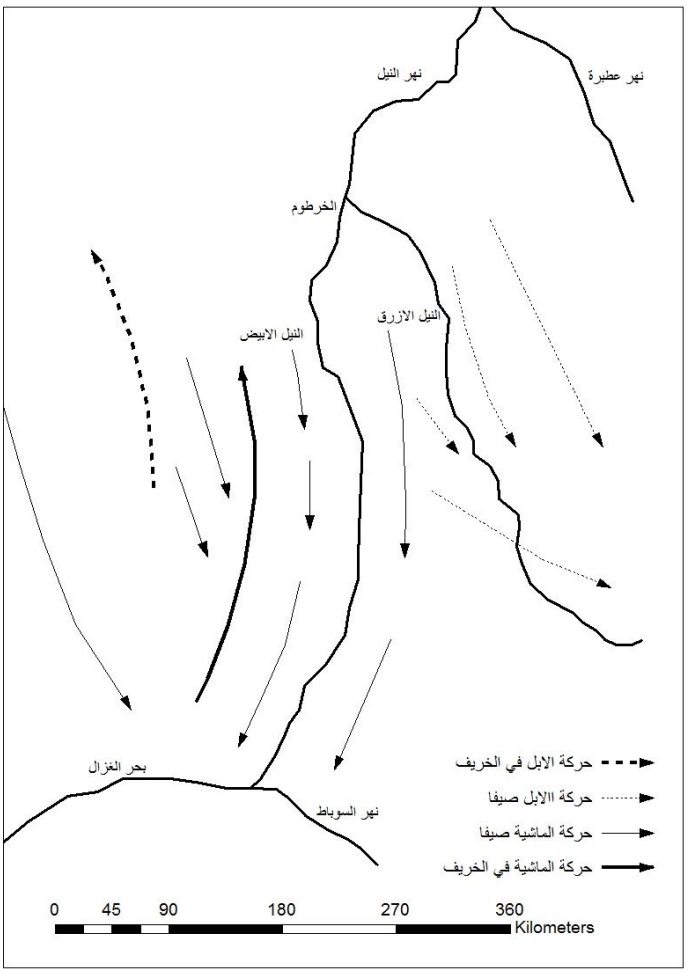

المصدر : Lebon, 1965 ص112

إنَ أهم ما ترتب على تلك الاستراتيجيات إلى جانب محافظتها على الرعي بوصفه نظاماً اقتصادياً وثقافياً، هي حالة المواءمة والتصالح بين الرعي بوصفه نشاطاً بشرياً والبيئة الطبيعية. فالحركة عبر النطاقين المكاني والزماني سمحت للبيئة باستعادة حيويتها من جديد، كما أن التنوع في تربية الحيوانات وتركيبة القطيع مكنت الرعاة من اجتياز كثير من الأزمات خاصة تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية (الجفاف).

المهن والحرف الأخرى:

ومن الجوانب العملية الأخرى التي شكلت الاقتصاد الريفي بالمنطقة مجموعة من الحرف من بينها طق الصمغ، والصناعات اليدوية المرتبطة بالمادة الخام الزراعية والحيوانية، كما هو الحال في صناعة الجبنة، والسمن، والصناعات السعفية، وصناعة الزيوت وخاصةً زيت السمسم. وتشكل النساء الأيدي العاملة الرئيسة لهذه الحرف، والتي تأتي أهميتها من إسهامها في تغطية حاجات الأسر عند انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني.

ويضاف إلى ذلك حرفة صيد الأسماك التي تمارس في امتداد طويل على النيل الأبيض. فمنطقة الدراسة تعد من أكثر المناطق إنتاجاً للأسماك، وتعد قرية الحديب الواقعة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض مركزاً رئيساً لانطلاق قوارب الصيد في نطاق يعبر حدود الولاية شمالاً وحتى منطقة جبل أولياء، وجنوباً حتى حدود دولة جنوب السودان.

المحور الثقافي الاجتماعي:

ويمكن تقسيمه إلى شقين: الأول شق معرفي وهو مجموعة الخبرات والمعارف المتراكمة لدى السكان والي تم توظيفها في الشق العملي خاصة في مجالي الزراعة والرعي. فقد انعكست تلك المعارف في الاستراتيجيات الزراعية والرعوية التي ابتدعها سكان المنطقة؛ خاصةً تلك المرتبطة بالتقويم السنوي، والذي قسمت فيه السنة إلى عدد من الفصول وكل فصل قسم إلى عدد من العِينْ، والعِينة هي فترة زمنية لا تتعدى ثلاثة عشر يوماً تتسم بسمات مناخية محددة. وقد تم توظيف هذه العين في تحديد فترات الزراعة والحصاد، وكما وظفت في تحديد اتجاهات الحركة ومساراتها وأزمنتها.

أما الشق الثاني فتمثله المؤسسات الاجتماعية المناط بها إدارة الموارد الطبيعية وتنظيم حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف ذلك بنظام النظارة. ويقف على رأس تلك المؤسسات من يتولون أمرها ويتدرجون من الناظر، ثم العمدة، ثم الشيخ. ويعد هؤلاء هم المتحدثين باسم المجموعات السكانية، وينوبون عنها في لقاءاتهم بالمجموعات السكانية الأخرى، كما أنهم مفوضون في إبرام الاتفاقيات. هذا إلى جانب دورهم في المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنظيم اللقاءات الاجتماعية، وفض النزاعات. وقد لعبت هذه التنظيمات الاجتماعية دوراً مهماً وكبيراً في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسك المجموعات السكانية وسيادة السلام الاجتماعي.

شكل (4) الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة من المنظور التاريخي

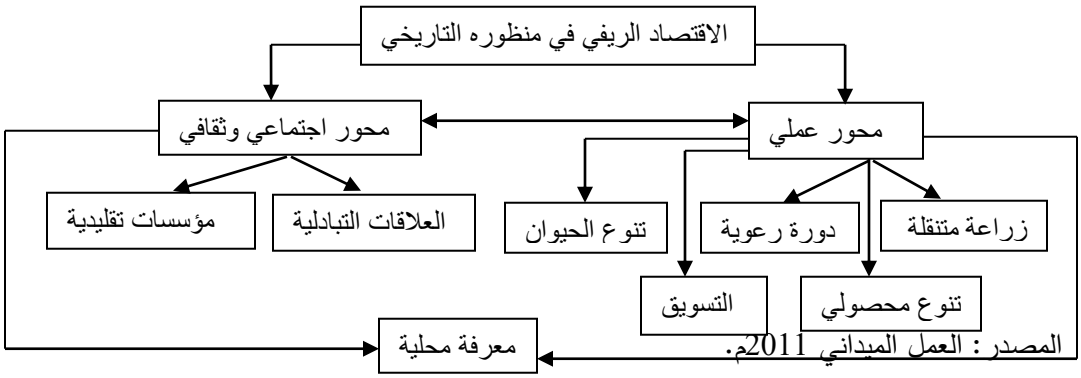

المصدر : العمل الميداني 2011م.

مؤشرات التغير والتحول في نظم لاإقتصاد الريفي:

التغير في الجوانب العملية:

التغير في حيازة الأرض:

تاريخياً كانت المشاعة هي السمة المميزة لنظام ملكية الأرض، إلا أنَّه ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ التغير في حيازة الأرض إذ أنها تقلصت من 32.2 و 6.2 فداناً للأسرة إلى نحو 14.9 و3 أفدنة للأسرة في القطاعين المطري والمروي على التوالي. وقد صاحب التناقص في حيازة الأرض اختفاء للدورة الزراعية، كما صاحبها تغير في التركيبة المحصولية. فقد كان لتدهور التربة نتيجة للزراعة المستمرة، إلى جانب ظهور بعض النباتات غير المرغوب فيها مثل البودا strig-hermonthica أثره في أن يتجه المزارعون لزراعة محاصيل جديدة لها القدرة على مجابهة ذلك التدهور، فكان أن تمت زراعة الدخن في الأراضي الرملية. وزراعة القوار وعباد الشمس في الأراضي الطينية.

تدني الانتاجية الزراعية:

ترتب على التغير في حيازة الارض انخفاض الانتاجية الزراعية من 9.7 جوالاً للفدان في القطاع المطري، و8.9 جوالاً للفدان في القطاع المروي في فترة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي إلى نحو 2.7، 3.6 جوالاً للفدان على التوالي في الفترات اللاحقة.

التغير في الدورة الرعوية:

رعويا كان التغير في اتجاهات الحركة أبرز التحولات التي طرأت على القطاع الرعوي التقليدي بمنطقة الدراسة. فقد كان لتقلص الحيز المكاني أثره في الحد من حركة الرعاة الذين اتجهوا نحو النيلين الأبيض والأزرق في ولايتي سنار والنيل الأزرق بدلا عن الاتجاه جنوبا.

شكل(4): اتجاهات حركة الرعاة قبل وبعد ثمانينيات القرن الماضي

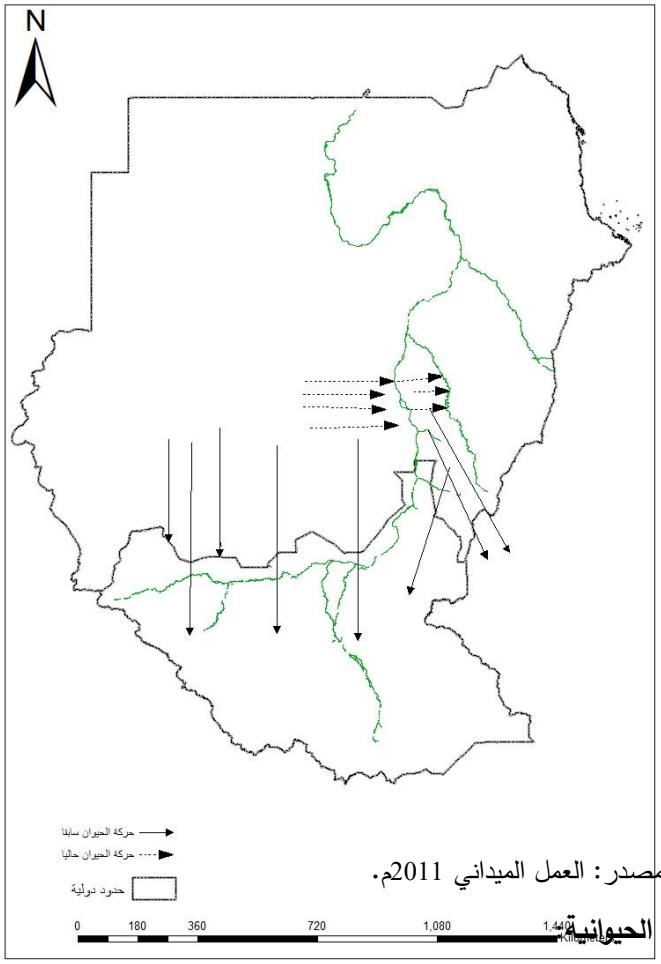

المصدر: العمل الميداني 2011م.

التغير في ملكية الثروة الحيوانية:

شهدت فترة ما بعد ثمانينيات القرن الماضي تقلصاً في ملكية الثروة الحيوانية من 25.4 رؤوسٍ للأسرة، إلى نحو 4.7 راساً، هذا على الرغم من أن التقارير العامة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض تشير إلى تنامي أعداد الثروة التي وصلت إلى أكثر من ثمانية ملايين رأس في العام 2010م بعد أن كانت لا تتجاوز أربعة ملايين رأس في منتصف سبعينيات القرن الماضي. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الملاك التقليديين تخلصوا من حيواناتهم ببيعها خوفاً من الجفاف، وبسبب ارتفاع أسعار الكلأ في ظل شح المراعي الطبيعية، فتحولت ملكية الثروة الحيوانية إلى كبار الملاك والتجار.

التغير في تركيبة القطيع:

تبع التناقص في ملكية الثروة الحيوان تغيراً في تركيبة القطيع؛ إذ اتجه الرعاة لتربية نوع واحد من الحيوان، كما أنهم اتجهوا للحيوانات الصغيرة ممثلةً في الأغنام. إن الباعث الحقيقي وراء ذلك هو ارتفاع التكلفة الاقتصادية لتربية الحيوانات الكبيرة (الأبقار)، هذا إلى جانب أنها أكثر عرضةً للكوارث الطبيعية جدول (2).

جدول (2): التغير في تركيبة القطيع بمنطقة الدراسة

	ما قبل الثمانينيات				ما بعد الثمانينيات				+ – % التغير في تركيبة القطيع			
عدد الأنواع	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
%	17.8	35.6	40.5	6.3	48.9	31.2	19.4	0.5	31.2+	4.5-	21.1-	5.5-

المصدر: العمل الميداني 2011م.

يشير الجدول(2) إلى التغير الواضح في تركيبة القطيع في منطقة الدراسة بين الفترتين، فبينما تميل الأولى إلى التنوع في تركيبة القطيع، تميل الثانية إلى الاتجاه لتربية نوع واحد من الحيوان.

اختفاء الحرف والمهن الصغيرة:

وفي ما يتعلق بالتغير في المهن والحرف الأخرى فتشير النتائج إلى اختفاء الصناعات الصغيرة، خاصة تلك المرتبطة بالبيئة المحلية، كما هو الحال في صناعة الزيوت والصناعات السعفية. وقد ارتبط اختفاء هذه الحرف باختفاء المادة الخام في منطقة الدراسة. أما صناعة الجبن والألبان فأصبحت تدار بواسطة أصحاب رؤوس الأموال. يضاف إلى ذلك فقد خرج الكسب من طق الصمغ العربي بسبب اختفاء الغطاء النباتي من أنحاء واسعة من المنطقة. هذا إلى جانب أن حرفة صيد الاسماك أصبحت تمارس في نطاق ضيق على النيل الأبيض، ومن ثم فقد انخفض متوسط إنتاجية الصياد من 14.6 إلى نحو 6 كيلوجرام/اليوم.ويعود السبب في ذلك إلى نقصان الحيز المكاني أمام الصيادين.

التغير في الجوانب التسويقية:

إن تدهور وفقدان وسائل الإنتاج تبعه تغير في الجوانب التسويقية التي اتجهت صوب الأسواق الكبرى في المراكز الحضرية، كما هو الحال في أسواق كوستي وربك والجبلين وتندلتي، وذلك لوجود القوة الشرائية. وقد أسهم في ذلك تدفق رأس المال الإنتاجي الذي غزا المنطقة؛ فقيام الشركات الخاصة في مجال الزراعة أحدث تغييراً في طبيعة العلاقات الإنتاجية والاقتصادية السائدة في المنطقة. وفي ظل هذه المتغيرات فقدت الأسواق المحلية أهميتها، وأخذت في التلاشي.

تدني مستويات الدخل:

إن تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني أدى لانخفاض الدخل، مما أفقد الكثيرين القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية فكان التساقط من القطاعين الزراعي والرعوي وبنسبة وصلت إلى 28.9%، ومن ثم كان البحث عن مهن ووظائف جديدة في المراكز الحضرية القريبة. وانسحب التدهور في الجوانب الاقتصادية على مظاهر البيئة مما أسهم في زيادة حدة الصراع بين الرعاة والمزارعين، وبين الرعاة أنفسهم حول المراعي ومصادر المياه.

التغيرات الاجتماعية:

تغير الأدوار:

ولم تكن الجوانب الاجتماعية بمنأى عن كل ذلك فقد شهدت تغيراً في الأدوار، فالاقتصاد الريفي في سياقه التاريخي شكلت فيه الأسرة وحدة الانتاج الأولى، كما أن المرأة لعبت فيه دوراً مهماً خاصة في الصناعات اليدوية، إلا أن ما لحق بالاقتصاد الريفي رسم أدواراً جديدة للسكان؛ اقتصرت فيها الزراعة على كبار السن، بينما اتجه الشباب إلى المراكز الحضرية وشبه الحضرية بحثاً عن العمل. وفي مقابل ذلك اتجهت المرأة إلى التجارة الصغيرة في الأسواق الدورية في القرى، كما أن بعض النساء اتجهن إلى الزراعة في المناطق حول القرى خاصةً مع هجرة الشباب. ولم يلحظ للتعليم أثر واضح في خروج المرأة إلى دائرة وظيفية أوسع.

تآكل وضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية:

إن أهم ما اتسمت به المجتمعات الريفية هو وجود شبكة من العلاقات والترابطات الاجتماعية التي تبدأ بالفرد مروراً بالأسرة ثم العائلة. وبالتالي هي عبارة عن بنية اجتماعية تقوم على خدمة المجتمع وتندرج تحتها كل أشكال العلاقات الاجتماعية، خاصةً تلك المرتبطة بالعادات والتقاليد كظاهرة النفير والقرض والهدايا. ولا تقتصر أدوار شبكة العلاقات الاجتماعية على ذلك بل تتعداها إلى الجوانب الأخلاقية والتي منها حفظ حقوق الجماعة والفرد في إطار تلك الظواهر. إن أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية يعبر عنها أفراد مجتمع الدراسة في حديثهم عن الأزمات التي مروا بها خاصةً جفاف 83/1984م، وكذلك الجفاف الذي ضرب المنطقة في بداية تسعينيات القرن الماضي فقد لعبت فيه تلك العلاقات دوراً مهماً في التخفيف من حدة تلك الكوارث. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تآكلاً وضعفاً في تلك العلاقات، كما أن ظواهر مثل النفير قد اختفت تماماً، واتجه أفراد المجتمع إلى العمالة المأجورة سواء أكان ذلك في الزراعة أم في تلبية الأغراض الأخرى كالرعي وبناء المنازل وجلب المياه.

التغيرات البيئية:

وفي الجانب البيئي يبدو التغير في ملامح الغطاء النباتي أبرز ما طرأ على البيئة من تغيرات. وهنا تشير التقارير الدورية لمصلحة الغابات بولاية النيل الأبيض إلى أن الغطاء النباتي ومنذ ثمانينيات القرن الماضي أخذ في التقهقر جنوباً، كما أن مساحة الغابات قد تقلصت من 185300 فدان في منتصف الثمانينيات إلى أقل من 134855 فدان في مطلع الألفية الثانية، وإلى أقل من ذلك في الفترات اللاحقة. وهذا الانحسار أدى لاختفاء أنواع عديدة من الأشجار كماهو الحال في أشجار الكتر Acacia-melllifera، والطلح Acacia- seyal، والهجليج Acacia-aegyptica، والسدر Ziziphus-mucronata، والهشاب Acacia- sengal، والسنط Acacia- nilotica، والهبيل Combretum -cordofanum والسيال Acacia – tortilis.

ولم يقتصر التدهور البيئي على ذلك فقد أشارت التقديرات العامة لإدارة المراعي والعلف بولاية النيل الأبيض إلى أن مساحة المراعي في تناقص ملحوظ، إذ قدرت مساحتها بأقل من مليون فدان في العام 2005، بعد أن كانت

38851554 فدان في بداية العام 1980م. وتبعاً لذلك اختفى الكثير من الحشائش مثل النال Cymbopogon-nerratus، الدمبلاب Aris-mutabilis . وظهرت في مقابل ذلك نباتات غير مرغوب فيها مثل النجيلة Cynodon-dactylo والبودا Striga-hermonthica.

الاقتصاد الريفي: مآلات التغير وفرص البقاء

كان للتغير في نظم الاقتصاد الريفي آثاره على حياة السكان في منطقة الدراسة والتي تبدو في:

التساقط من القطاعات الإنتاجية التقليدية:

كان للتدني في الإنتاجية الزراعية والرعوية ومن ثم تدني دخل الفرد أثره الكبير في أن تتجه أعداد كبيرة من السكان للبحث عن مهن وحرف أخرى. وهنا تشير نتائج العمل الميداني إلى أن نحو 28.9% ممن كانوا يمتهنون الزراعة والرعي قد اتجهوا إلى مهن أخرى داخل منطقة الدراسة وخارجها. ويبدو هذا التساقط أكبر في المناطق البعيدة عن النيل والتي تعتمد اعتماداً رئيساً على الأمطار في الزراعة والرعي (34.3%). وتقل هذه النسبة قليلاً في المناطق القريبة من النيل(23.5%).

جدول(3): نسبة التساقط من القطاعات الانتاجية التقليدية بقرى منطقة الدراسة

القرية	% التساقط في القرى القريبة من النيل	القرية	% التساقط في القرى البعيدة عن النيل
الشوافة	27.3	أم هاني	28.2
الراوات	37	النعيم	19.2
السنيط	42	الحديب	25.5
أم القرى	31	ابونمل	21
المتوسط	34.3	المتوسط	23.5

المصدر: العمل الميداني 2011م.

تدهور البيئة الطبيعية:

إن تدني الإنتاج الزراعي والرعوي دفع بالسكان للضغط على البيئة من أجل تلبية حاجاتهم الأساسية دون استراتيجية واضحة للمحافظة على البيئة، الشيء الذي أدى لتدهورها، وذلك باختفاء الكثير من أنواع الأشجار مثل السنط والطلح والهشاب، إلى جانب تقهقر الحزام الشجري جنوباً، وتدهور المراعي وتدني انتاجيتها البايولوجية. وقد ارتبط بهذا التدهور تجارة الفحم والحطب التي لم تكن مألوفة في السابق إلا في المراكز الحضرية، إلا أنها في فترة ما بعد ثمانينيات القرن الماضي أصبحت رائجة في المناطق الريفية. إن تدهور البيئة الطبيعية تعكسه تقارير الهيئة القومية للغابات والتي تعكس عجزاً واضحاً في إمدادات حطب الوقود وفحم الحريق.

الصراع حول الموارد:

يبدو الصراع حول الموارد الذي تعيشه المنطقة مؤشراً واضحاً لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والبيئية في منطقة الدراسة. ويتمحور هذا الصراع بصورة رئيسة حول الأرض ومصادر المياه ويبدو أكثر وقوعاً بين الرعاة والمزارعين، وبين الرعاة أنفسهم خاصة في جنوب المنطقة أثناء فترات الجفاف. وتشير تقارير شرطة محليات منطقة الدراسة إلى تزايد البلاغات المسجلة في هذا الصدد إلى أكثر من مائة بلاغ في العام الواحد من بينها بلاغات قتل.

هجرة العمل المأجور:

وتعد هجرة العمل المأجور واحدة من مظاهر التحول الاقتصادي بالمنطقة. فقد لجأ عدد غير قليل إلى المشاريع الزراعية الآلية الكبرى سواء أكان ذلك في منطقة الدراسة، أم في مناطق أخرى في ولايات سنار والقضارف بغرض العمل وتبدأ هذه الرحلة قبيل فصل الخريف وتمتد حتى نهايته. وتعد الهجرة نحو مشاريع الزراعة الآلية هي الأبرز، تليها الهجرة نحو مصانع السكر في وسط السودان(شكل5).

شكل (5): هجرة العمل المأجور لسكان منطقة الدراسة

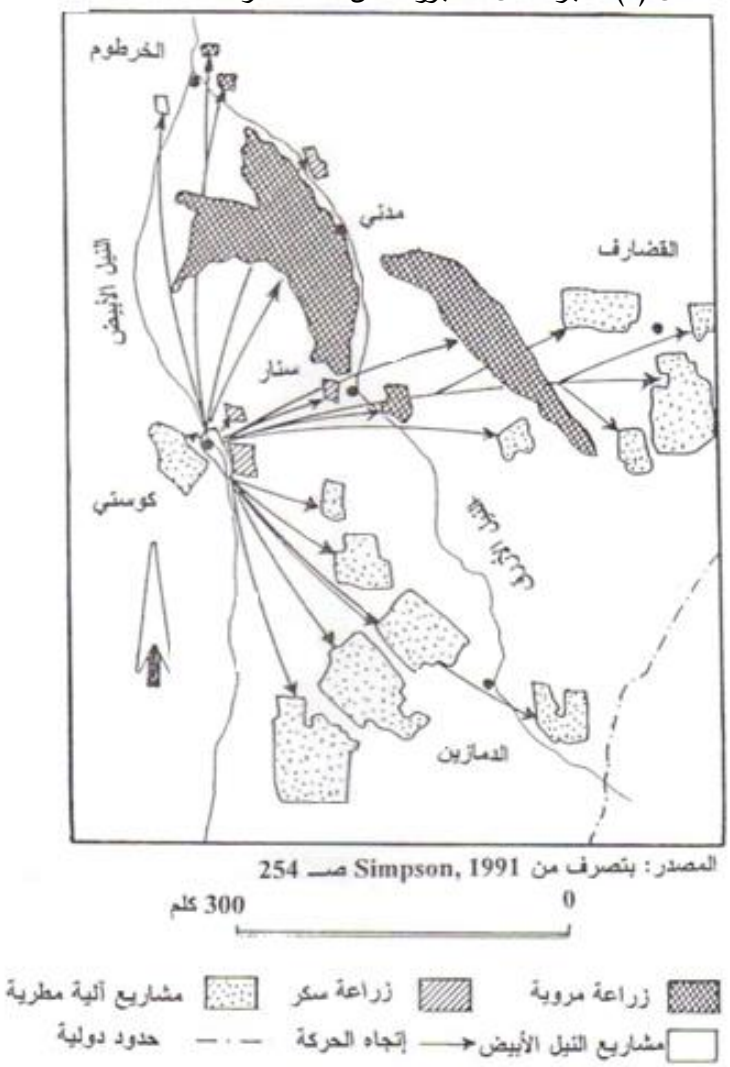

الهجرة نحو المراكز الحضرية:

تعد الهجرة نحو المراكز الحضرية أبرز الظواهر الاجتماعية التي ترتبت على التغير في نظم الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة. فالهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية في سياقها التاريخي كانت موسمية أو يومية، إذ تتسارع قبيل وبعيد فصل الخريف، وذلك بغرض الحصول على الحاجات الضرورية. إلا أن هجرة ما بعد ثمانينيات القرن الماضي اختلفت في اتجاهاتها وأهدافها، إذ أن الغرض الأساسي منها هو الحصول على العمل في ظل تدهور الإنتاج الريفي وتناقص الدخل وانعدامه في بعض الأحيان. وتتفاوت أحجام هذه الهجرة نحو المدن المختلفة إذ أنها تبدأ نحو المدن القريبة كما هو الحال في مدينتي كوستي وربك ثم تمتد بعد ذلك إلى ولاية الخرطوم.

جدول(3): الهجرة الداخلية والخارجية بناءً على عينة الدراسة

	العدد	%
الداخلية	49517	81.5
الخارجية	11242	18.5
المجموع	60759	100

المصدر: العمل الميداني 2011م.

ضعف المؤسسات الاجتماعية والسياسية:

تاريخياً كان للمؤسسات الاجتماعية والسياسية دورها الكبير في تنظيم حياة السكان الاجتماعية والمتمثل في دعمها للعلاقات الاجتماعية، وفضها للنزاعات، وعقدها لمؤتمرات الصلح، هذا إلى جانب تنظيم الجوانب العملية ممثلة في تنظيم استخدام الموارد وحمايتها، وعقد الاتفاقات مع المجموعات الأخرى، وذلك وفقاً لما تملكه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. إلا أن تدهور الجوانب الاقتصادية انعكس سلباً على تلك المؤسسات، فقد كان لفقدان وسائل الإنتاج وتدهورها أثره في إزاحة الروابط بين السكان والأرض، وبالتالي اختفت الأدوار التي كانت تقوم بها تلك المؤسسات. ومما عزز من ذلك صدور قانون حل الإدارة الأهلية في منتصف عقد سبعينيات القرن الماضي، والذي أفقدها السند والدعم.

عوامل التغير في نظم الاقتصاد الريفي:

لم يكن التغير في نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية شيئاً عارضاً على الرغم من أن التغير سمة من سمات الحياة؛ فالشواهد تشير إلى أنه كان نتاجاً لتراكم العديد من العوامل. فقد شهدت منطقة الدراسة عبر تاريخها الطويل سلسلة من الكوارث الطبيعية استطاعت تجاوزها. إلا أن الجفاف الذي ضرب المنطقة في العام 1984/1983م يعد هو الأعنف من حيث درجاته والآثار التي خلفها. ففي هذا العام وصلت معدلات الأمطار إلى أدنى مستوياتها (96ملم) (الإرصاد الجوي2005)، كما أن الإنتاجية الزراعية لم تتجاوز 90جراماً للفدان الواحد، وهذا ما لم تعرفه المنطقة من

قبل. ولم تكن منطقة الدراسة هي وحدها التي تأثرت بتلك الظروف؛ فمعظم أنحاء السودان الشمالي قد وقعت تحت تأثير الجفاف. مما قاد إلى إحداث فجوة غذائية استمرت لسنوات عديدة (جدول4). هذا إلى جانب أن الجفاف زاد من حدة التدهور وعمق من الأزمة الإيكولوجية التي تعيشها المنطقة.

شكل(6):إنتاجية الذرة بالقطاع المطري بولاية النيل الأبيض 1973-2010م

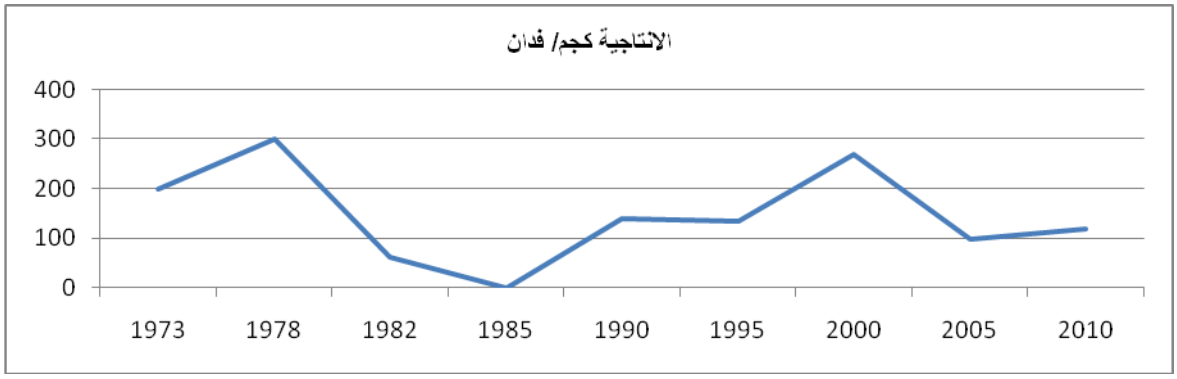

المصدر: الإحصاء الزراعي 2010م.

جدول(4): الوضع الغذائي في المناطق المتضررة بفعل الجفاف 1986 (طن متري)

الإقليم	الكمية المتاحة	الحاجة من الغذاء	ما تم جلبه للمناطق المتأثرة	ما تم توزيعه	% للاحتياج
دارفور	89000	67000	87250	51000	76
كردفان	148558	149000	138558	135000	91
الشرقي	38222	45100	26461	26000	58
الأوسط	26583	30000	22919	17000	57
الشمالي	3606	5445	2432	2400	44

المصدر: Ibrahim,1991

ولم يكن الجفاف وحده المسؤول عن الأوضاع الحرجة التي يعيشها الريف؛ فقد أسهمت السياسات الاقتصادية وضعف برامج التنمية في ما آلت إليه الأوضاع. فاقتصادياً كان للتغير في نظم استخدام الأرض دوره الكبير في ذلك. حيث عمدت الدولة إلى التوسع في القطاعين المطري والمروي على حساب النشاط التقليدي، فقامت مشاريع السكر ومشاريع النيل الأبيض المروية والطلمبات الصغيرة والمترات حتى تجاوزت مساحتها عشرة مليون فدان في مطلع الألفية الثالثة. وفي القطاع المطري بدأ التوسع في العام 1967م عندما أُنشِأتْ مؤسسة الزراعة الآلية. إلا أن التوسع الحقيقي بدأ في العام 1970 عندما صدر قانون الأراضي غير المسجلة. ونتيجة لكل ذلك كان التوسع في المساحات المزروعة حتى قاربت مساحتها الاثنين مليون فدان في ذات الفترة، وإلى أكثر من ذلك في الفترات اللاحقة. وتبعاً لكل ذلك فقد تقلصت المساحات المتاحة أمام النشاط التقليدي الرعوي، فكان التهميش الجغرافي الذي

حجَّم حركة الرعاة، وجعلهم يتجهون إلى مناطق لم تكن مألوفةً لهم الأمر الذي قاد إلى إحداث الصراع بينهم وبين المجموعات الأخرى. هذا إلى جانب أنَ هذا التوسع أسهم في تغيير البيئة المحلية من خلال إزالته للغطاء النباتي ومساهمته في اندثار الحرف اليدوية القائمة عليه.

جدول(5): التوسع في الزراعة الآلية المطرية بمنطقة الدراسة 1970-2008م

العام	المساحة بالفدان	نسبة الزيادة
1970	260500	-
1980	409000	57
1990	900000	120
2000	1240000	37,8
2002	1800000	45,2
2008	2200000	22.2

المصدر: وزارة الزراعة–ولاية النيل الأبيض 2010م.

ومما زاد الأمر تعقيداً انفصال الجزء الجنوبي من السودان والذي كان يشكل ملاذاً للرعاة خاصة في أوقات الجفاف، وبالتالي أصبحت حدود السودان مع دولة جنوب السودان بؤرةً للصراع المسلح لبعض الجماعات، كما أنها بؤرةً للصراع بين الدولتين. وعلى الرغم من أن بعض قبائل التماس السودانية كالصبحة وسليم لهم علاقات مع قبائل التماس في جنوب السودان (الشلك) تسمح لها بالرعي في أراضيها؛ إلا أن أثر ذلك يظل محدوداً، كما أنه ربما يصلح على المدى القريب، لكنه لا يصلح على المدى البعيد، خاصةً إذا ما تم إغلاق الحدود في ظل التوترات بين الحكومتين، أو إذا ما حدث تغير في نظم استخدام الأرض في دولة جنوب السودان. يضاف إلى ذلك فإن الصراع الدائر بين الحكومتين أصبح مهدداً للسلم والأمن الاجتماعيين، فقد أجبر الكثيرين خاصة في السودان للتوغل شمالاً، كما أجبر الرعاة للتوجه شرقاً صوب النيل الأبيض والنيل الأزرق، مما قاد بدوره للضغط على البيئة وزيادة حدة الصراع حول الموارد.

شكل (7): استخدامات الأرض في منطقة الدراسة

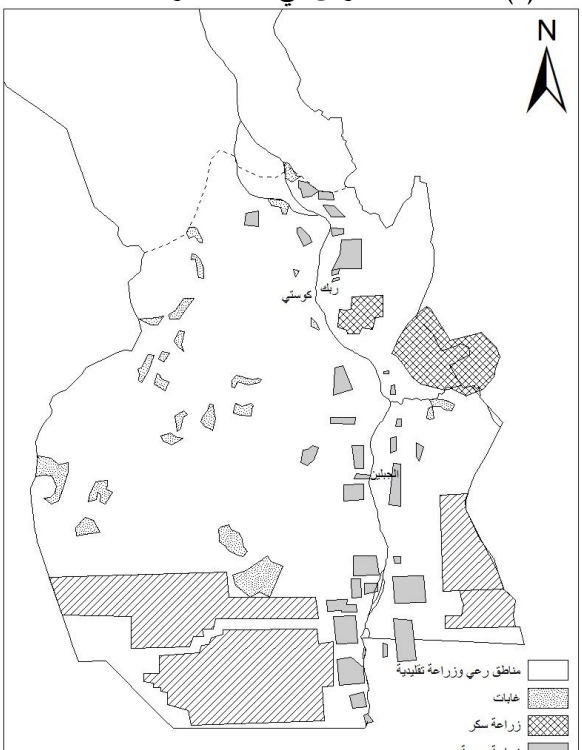

المصدر: بتصرف من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية 2005م.

إن التغير في نظم استخدامات الأراضي استصحب معه غياباً للرؤية القومية، وضعفاً في البرامج التخطيطية والتنموية. فالاقتصاد الريفي بمكوناته المختلفة لم يكن حاضراً في خطط التنمية، كما أن الأطر المؤسسية للتنمية الريفية لم تكن واضحة المعالم. إذ أن هناك العديد من الأسئلة التي لازالت تبحث عن اجابات من بينها من المسؤول عن تنمية وتطوير الريف؟ وعلى المستوى القطاعي من المسؤول عن الرعاة؟ وماهي الجهة المنوط بها رعايتهم وتنميتهم باعتبارهم مكوناً رئيساً في الاقتصاد السوداني؟ هل الحكومات المحلية قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره؟ وماهي أوجه الدعم المقدمة للريف؟.

إن الشواهد تشير إلى غياب البرامج التخطيطية، وضعف مردودها التنموي، وافتقارها للمقومات الأساسية من حيث الأهداف والغايات. فبرامج التنمية تحمل في ظاهرها ما يقود إلى تطوير الريف، إلا أن مردودها الحقيقي يعكس فشلاً ذريعاً يعكسه التدهور المستمر في الظروف الحياتية والمعاشية للسكان، وذلك بإهمالها للريف ولقطاعاته الإنتاجية. فتقارير وزارة المالية بولاية النيل الأبيض تشير إلى أن ما هو مجاز لقطاعي الزراعة والرعي خلال العشرين سنةً الماضية لم يتجاوز 10%، وأن ما يصرف فعلياً دون ذلك بكثير، في الوقت الذي تذهب فيه جل تلك الميزانيات إلى القطاعات السيادية، مما يعكس خللاً واضحاً في موجهاتها وفي بنود صرفها. وحتى الميزانيات المصدقة لقطاعي الزراعة والرعي تذهب للفصل الأول (الأجور)، وبعضها يوظف في بناء المنشآت. وعليه يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية قد أفرغت الاقتصاد الريفي من محتواه وجعلته عرضة للكوارث والأزمات.

إن تكامل المؤثرات الطبيعية ممثلة في الجفاف إلى جانب التغير في نظم استخدام الأرض من نظم تقليدية إلى نظم حديثة أفقد المنتجين التقليديين وسائل إنتاجهم بعد أن عجزت وسائلهم التقليدية في التكيف مع المتغيرات والظروف التي حلت بهم. وقد عزز من ذلك ضعف برامج التنمية الموجهة نحو الريف، فكان أن دفعوا دفعاً إلى المناطق الحضرية حيث العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة وفي ظل فقدانهم لرأس المال والمهارات الكافية للاندماج في المجتمع الجديد؛ كان التهميش الاقتصادي، وعدم القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية الشيء الذي زاد من حدة تهميشهم ومن ثم عمليات استبعادهم. وبذلك فقد تضافر التهميش الجغرافي والإيكولوجي والاقتصادي فكان أن ولَّد مجتمعاً هامشياً في بيئة هامشية.

النتائج والتوصيات:

إن تدهور نظم الاقتصاد الريفي قاد السكان إلى حلقة من التهميش، وجعلهم عرضة للأزمات. فالتغير في المعطيات الاقتصادية مع تدخلات الدولة وتقييدها لأنظمة استخدام الأرض قاد لانهيار آليات ومكانزمات الاقتصاد الريفي مما انعكس سلباً على حجم النشاطين العملي والاجتماعي. فتقلص المساحات المتاحة أمام النشاط التقليدي، وتدني الإنتاجية الرعوية والزراعية، مع تدهور البيئة الطبيعية، والتدني في مستويات الدخل، وتغيُر العلاقات التسويقية والتجارية، لم تكن جميعها إلا بسبب سياسات الدولة وتدخلاتها غير المشروعة والتي قادت إلى إشعال جذوة الصراع حول الموارد الطبيعية، ودفعت بالسكان دفعاً إلى استراتيجيات جديدة لم يألفوها فكان التساقط من القطاعات الإنتاجية الأولية والهجرة نحو المراكز الحضرية وشبه الحضرية. وعليه فإن الحالة التي يعيشها الاقتصاد الريفي تستدعي النظر إليه من خلال ثلاثة أطر:

أولاً الإطار الاقتصادي: والذي يجب أن ينظر للاقتصاد الريفي باعتباره دعامةً للاقتصاد القومي، ويثمن دوره، وهذا يعني أن يُعطى الاقتصاد الريفي الأولوية من حيث الاهتمام والرعاية، فهو لا زال يمثل عصب الاقتصاد القومي وعموده الفقري. وهذا يتطلب بدوره تحقيق المصالحة بين أهداف الدولة وأولويات المجتمع، وأن تراجع الدولة شعاراتها المرفوعة "نأكل مما نزرع" والذي حولت بموجبه كل الأراضي إلى مشاريع زراعية كبرى أثبتت فشلها ولم تؤت ثمارها وفي ذات الوقت حجمت من النشاط التقليدي. وهذا لن يتأتى إلا عبر برامج تنموية تقوم على أساس مستدام؛ تحقق الحد الأدنى من الرعاية، وتؤسس لحلقة تربط بين التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال منهج عقلاني يأخذ في حسبانه التكلفة على المدى البعيد مربوطةً بالتحسينات على المدى القريب.

ثانياً الإطار المؤسسي: ويتضمن قيام مؤسسات قادرة على التخطيط ولها القدرة والكفاءة على رسم الخطط والبرامج. كما يتضمن أيضاً وضوح الرؤيا في ما يتعلق بالمؤسسات المنوط بها النهوض بالاقتصاد الريفي، والذي لا يجب أن يختزل في أجهزة لاتعي ماهو الاقتصاد الريفي، ولا ماهي مكوناته وأهميته.

ثالثاً الإطار المجتمعي: ويتضمن فهم التركيبة والنظم المجتمعية التي يمكن من خلالها النهوض بالاقتصاد الريفي، كما يتضمن إشراك المجتمعات التقليدية في عمليات التخطيط خاصةً المرتبطة بالقطاع التقليدي فهم أدرى بمشكلاته وكيفية تطويره. وفوق كل ذلك إعادة الحقوق التاريخية لأهلها وخاصة الأرض، وهذا يتطلب إعادة النظر في القانون المتعلقة بملكية الأراض على كافة مستوياتها.

خاتمة:

إن الاقتصاد الريفي في سياقه التاريخي أكد على دوره بوصفه منظومةً اقتصاديةً واجتماعية. إلاَّ أن سياسة التحديث التي تبنتها الدولة السودانية تحت شعار "السودان سلة غذاء العالم" و "نأكل مما نزرع" قد أضرت به. فإذا كانت السياسات الكلية للدولة ترمي إلى زيادة الإنتاج؛ فالاقتصاد الريفي استطاع أن يلعب دوره على المستويين المحلي والقومي. إلا أن السياسات الاقتصادية (التغير في نظم استخدام الأرض)، وما تبعها من موجهات أدت لاختزال هذا القطاع، وغيبت دوره بوصفه منظومةً اقتصاديةً واجتماعية تؤدي دورها في تحقيق الأمن الغذائي، وفي المحافظة على البيئة، وفي رتق النسيج الاجتماعي.

إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشير لاستمرار حالة التهميش، كما تشير إلى اضمحلال وضمور الاقتصاد الريفي الذي تحول من حالة التكيف والمواءمة إلى حالة التهميش وفقدان السيطرة على الاستمراية والبقاء وفقدانه للقدرة على المنافسة.

المراجع:

الصندوق القومي للولايات(1999)، موسوعة ولاية النيل الأبيض، الخرطوم.

رياض، هنري(1987)، نظرات في المعرفة، المطبوعات العربية، الخرطوم.

عجيمي، عمر عبدالله(1998)، "من التكيف إلى التهميش: الإيكولوجيا السياسية للأزمة المعيشية بين رعاة الهدندوة في السودان الشرقي" في عبدالغفار محمد أحمد و حسن عبدالعاطي (محررين)، إدارة الندرة: التكيف الإنساني في المناطق الجافة وشبه الجافة في شرق إفريقيا منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا)، أديس أبابا.

مانجر، لايف (1998)، "الاقتصاد الريفي والوعي البيئي وإدارة الموارد في محافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور" في عبالغفار محمد أحمد وحسن عبدالعاطي، مصدر سابق.

علي، إبراهيم مصطفى محمد(2002)، مشكلة التدهور البيئي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة كوستي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد، حلو عبدالعاطي(1999)، "التحول في علاقة الإنسان بالبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق"، حالة دراسية من محافظة الدندر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

إدارة المراعي والعلف – ولاية النيل الأبيض، التقرير السنوي 2009.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(2000)، تقرير التنمية البشرية.

الجهاز المركزي للإحصاء التعداد السكاني 2008، الخرطوم.

الهيئة العامة للأرصاد الجوي – الخرطوم، التقارير السنوية 1974-2005.

الهيئة القومية للغابات– ولاية النيل الأبيض، التقارير السنوية 2000-2005.

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية – ولاية النيل الأبيض، التقرير السنوي 2011.

وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة – ولاية النيل الأبيض، ميزانيات التنمية 2005-2010.

Ahmed, A. M. (1989), "Ecological Degradation in The Sahel: The Political Dimensions" in Andres, H. and Salih, M. A. (ed), Ecology and Politics: Environmental Stress and Security in Africa, Scandinavian Institute of African Studies.

Barbier, E. B. (2002), " The Economic Linkage between Rural Poverty and Land Degradation: Some Evidence From Africa", A Selected Papers From The Third Conference Reading: Special Issues: Food and Forestry: Global Change and Global Challenge, Agriculture Ecosystem and Environment (GCTE).

Davies, H. R. J. (1986), Rural Development in White Nile Province, Sudan, The United Nations University, Tokyo, Japan.

Egemi, O. A. (1994), The Political Ecology of Subsistence Crisis in the Red Sea Hills, Sudan, Unpublished PH.D thesis, University of Bergen, Norway.

Holton, R.J. (1992), Economy and Society, Routledge, London, and New York.

Ibrahim, M. B. (1991), "Government and People´s Response to Natural Hazards in the Sudan", in Abu-Sin, M, E. (ed), Disaster Prevention and Management in the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum.

Lebon, J.H.G. (1965), Land Use in the Sudan, Cornwell Geographical Publication Ltd. Bude.

Ponte, S. (2002), Farmers and Market in Tanzania: How Policy Reforms Affect Rural Livelihood in Africa, Tanzania.

Rappaport, R. M. (1977), Ecology, Meaning, and Religion, Berkley, and California.

Roy, M. H. (2002), "Improving The Livelihood of The Poor in Africa Using Crop Technology", A paper Presented at The Workshop On Sustainable Agriculture Initiative, Kampala. Uganda.

Simpson, I. G. and Simpson, M. C. (1991), " System of Agricultural Production in Central Sudan and Khartoum Province", in Graig, B. M. (ed), The Agriculture in Sudan, Oxford University Press, Oxford.

Tacoli, C. (2002), "Changing Rural – Urban Interactions in Sub Saharan Africa and Their Impacts on Livelihood", Working Paper Series on Rural Urban Interactions, and Livelihood Strategies. Watts, M. (1983), "On The Poverty of Theory: Natural Hazards Research in Context" in Hewitt, K. (ed), Interpretations of Calamity: From the Viewpoint of Human Ecology, London.